

المحاضرة رقم (02): بيئة الأعمال الدولية

تتأثر المنظمات التي تنشط في النطاق الدولي بظروف البيئة الخارجية سواء كانت قانونية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية ثقافية أو حتى دينية، والتي تؤثر بدورها في نجاح أو فشل هذه المنظمات. وقد أضحت ظروف البيئة الخارجية تتسم بالتغير السريع أو التدريجي، الفجائي أو المتوقع، نظرا للتغيرات الكبيرة التي تحصل في مجالات التكاليف والأسعار المنافسة الداخلية والخارجية أسعار الصرف والفائدة والعوائد والتدفقات النقدية وغير ذلك؛ وهذا ما يجعل بيئة منظمات الأعمال خطرة.

أولاً. مفهوم بيئة الأعمال الدولية

بيئة الأعمال الدولية هي كل ما يحيط بالمنظمة ويؤثر فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي مجموعة من المتغيرات (العناصر) التي تحيط بالمنظمة وتؤثر في مسارها الاستراتيجي يندرج ضمن هذا الإطار:

- البيئة المحلية: تملك المنظمة كافة المعلومات عنها.

- البيئة الدولية: التي لا يتوفر عنها معلومات كافية والتي تمثل مزيج معقد من العناصر، مما يستدعي دراستها من طرف الشركات الدولية كي تتمكن من العمل بنجاح.

كما تعرف بأنها مجموعة العوامل التي تؤثر على سير عمليات الأعمال الدولية وصفقات الشركات. وتعرف أيضا على أنها توليفة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في اقتصاد ما والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتشجعه على استثمار أمواله في ذلك البلد دون آخر. وعليه، يمكن تعريف بيئة الأعمال الدولية على أنها مجموع كل المتغيرات الخارجية والداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عمل المنظمة واستمرارها وتطورها.

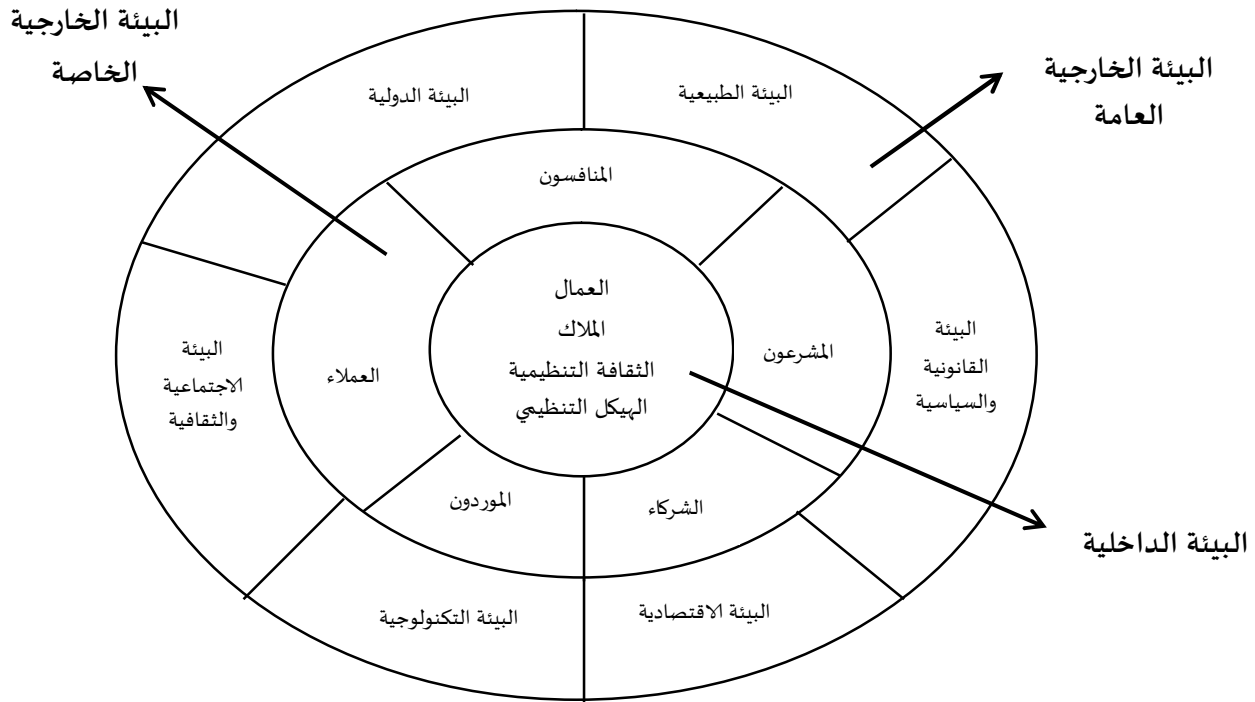
ثانياً. عناصر بيئة الأعمال الدولية

تتكون بيئة الأعمال الدولية من مجموعة عناصر تؤثر وتتأثر بها. ويمكن تقسيمها إلى نوعين، هي:

- أ. متغيرات البيئة الداخلية: تشمل جميع العوامل التي للإدارة القدرة على السيطرة عليها أو التأثير فيها مثل عوامل الإنتاج رأس المال، المواد الأولية، العمل والأنشطة التنظيمية (الأفراد، المالية، الإنتاج، التسويق)، حيث تديرها المنظمة بهدف التكيف مع متغيرات البيئة غير المسيطر عليها.
- ب. متغيرات البيئة الخارجية: هي متغيرات عادة غير مسيطر عليها والتي لا بد من التكيف معها إذا ما أرادت المنظمة النجاح والاستمرار في العمل.

الشكل التالي يوضح مختلف العناصر المكونة لبيئة الأعمال الدولية

الشكل رقم (01): بيئة الأعمال الدولية والمتغيرات المحيطة بها



يتضح من الشكل أن البيئة الخارجية تنقسم حسب درجة التأثير إلى:

- أ. البيئة الخارجية الخاصة: وتسمى بالبيئة التنافسية، تضم مختلف عناصر التي تقع خارج حدود وسيطرة المنظمة والتي تؤثر على المنظمة بشكل مباشر (البلد المضيف)، وتشمل:
 - الزبائن: هم الأفراد الذين يستهلكون سلع وخدمات المنظمة.
 - المنافسون: وهم جميع المنظمات التي تتنافس مع المنظمة بغيت الحصول على الموارد أو الزبائن.
 - الموردون: المنظمات التي توفر الموارد المادية أو البشرية.
 - الممولون: كل جهة توفر الأموال للمنظمة، البنوك المؤسسة المالية.
- ب. البيئة الخارجية العامة: وتضمن مختلف المتغيرات الخارجية التي تقع خارج حدود المنظمة والتي تؤثر على المنظمة بشكل غير مباشر وتشمل الآتي:
 - العوامل الاقتصادية: الوضع الاقتصادي، كالتضخم، السياسات المهنية والنقدية، رسوم الفائدة، سعر الصرف، العملات الأجنبية...الخ.
 - العوامل السياسية والقانونية: القوانين التشريعات، نظام الحكم.
 - العوامل الاجتماعية والثقافية: الأعراف والعادات والقيم الاجتماعية، التعليم، التطور السكاني.
 - العوامل التكنولوجية: بائع التكنولوجيات، شروط التطوير والحصول عليها.
 - العوامل الطبيعية: المحافظة على البيئة، جماعات ضغط، المسؤولية الاجتماعية، أخلاقيات العمل...الخ.

ثالثاً. أنواع بيئة الأعمال الدولية

1. بيئة الأعمال الدولية القانونية

- وهي الإطار القانوني الذي يمكن أن تعمل في ظلّه الشركات متعددة الجنسيات، ويمكن القول بأن الشركات المتعددة الجنسيات تخضع إلى ثلاث مجموعات من القانون وهي:
- قوانين البلد الأم: وهي قوانين البلد ومقر الشركة الأصلي، والمتمثلة في القوانين التي تتحكم في قرار الشركة بالاستثمار في الخارج من عدمه.
 - قوانين البلد المضيف: على الشركات الأجنبية الالتزام بقوانين البلد المضيف التي تحدد أسلوب دخول السوق بالتصدير له، بالترخيص أم الاستثمار فيه، كما تحدد شروط وجود شريك محلي أم لا، كذلك من المهم معرفة مدى الحماية التي يقدمها القانون المحلي لبراءات الاختراع.
 - القانون الدولي: لم يكن للقانون الدولي أثر على إدارة الأعمال الدولية، بسبب سيادة فكرة الاقتصاد الحر التي يرى من الأحسن ترك النشاط الاقتصادي للقوانين المحلية. إلا أنه مع تطور الأعمال الدولية قامت بعض المنظمات الإقليمية والدولية بتحديد قواعد قانونية لسلوك الشركات المتعددة الجنسيات.
 - الاتفاقيات الثنائية: وهي عبارة عن قواعد تنظم العلاقات بين بلدين مثل اتفاقيات الصداقة والتجارة والتعاون التي تعقدها الدول مع دول أخرى.
 - الاتفاقيات الدولية: وهي الاتفاقيات التي تشترك فيها مجموعة من الدول كاتفاقيات التكامل الاقتصادي (السوق الأوروبية المشتركة ، مجلس التعاون الخليجي).

- حل النزاعات: في حالة نشوء نزاع بين الشركة الدولية والبلد المضيف، يتم اللجوء إلى الأنظمة والقوانين الدولية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والنزاعات التجارية أو إلى الاتفاقيات الثنائية بين الدولة المضيف والدولة الأم أو تطبيق قوانين البلد المضيف أو قوانين البلد الأم حسب ما هو متفق عليه بين البلد المضيف والشركة، أو يتم اللجوء إلى قوانين المنظمة لاتفاقيات التكامل الاقتصادي إذا كان الطرفين عضوان فيها.

2. بيئة الأعمال الدولية السياسية

- تواجه معظم الشركات المحلية والتي تريد أن تنتقل إلى شركات دولية عدة تحديات منها اختلاف البيئة السياسية في البلد الأم عن البلد المضيف. لذلك يجب على الشركات الإحاطة والإلمام بالمخاطر السياسية التي يمكن أن تتعرض لها في البلد المضيف ومحاولة التكيف معها لكي تنجح في دخول هذه الأسواق الجديدة.
- ويمكن حصر مصادر الخطر السياسي في النقاط التالية:

- القيود العملية: قد تفرض الدولة المستضيفة قيوداً عملية على الشركات الأجنبية والمحلية بحيث تعيق نشاطها الاعتيادي، كعدم السماح للشركات أو الأفراد بتحويل دخولهم أو أرباحهم من العملات الأجنبية إلى الخارج كقرار أو سياسة تضعها الحكومة المضيفة.

- القيود التمايزية: هي قيود تفرض على الشركات الأجنبية كفرض ضرائب من نوع خاص، أو رسوم جمركية على حجم الإنتاج.
- المصادرة والتجريد: هو احتمالية تدخل الدولة المضيفة في أعمال الشركات وذلك بالمصادرة والتأميم أو فرض رقابة وقيودا على ممتلكاتها.
- النظام الاقتصادي للدولة (فلسفة الاقتصادية): أي هل تتبع نظام الاقتصاد الحر أم تتبع نظام التخطيط المركزي (الاشتراكية) ويقابل كل نظام اقتصادي نظام قانوني.
- حدة الشعور الوطني: قد يكون هناك ولاء للسلع المحلية بهدف تدعيم الإنتاج المحلي أو من أجل مقاطعة السلع لبعض الشركات المنتمية لدول عدائية، مما قد يكون له الأثر السلبي على أعمال الشركات الأجنبية.
- الاستقرار السياسي: تفضل الشركات الاستثمار في الدول ذات الاستقرار السياسي. ومن مؤشرات الاستقرار السياسي (الاستقرار الحكومي، الاعتقالات، أحداث الشغب، التظاهرات والنشاطات الإرهابية، النزاعات الإقليمية).

3. بيئة الأعمال الدولية الاقتصادية

- على الشركة الأجنبية دراسة وتحليل البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة حتى تستطيع تقييم الوضع الاقتصادي للدولة المراد الاستثمار بها، وذلك عن طريق التطرق لبعض المؤشرات الاقتصادية:
- معدلات النمو الاقتصادي: يعكس النمو الاقتصادي مستوى النشاط الاقتصادي والرفاه في المجتمع. كما يعكس القوة الشرائية، وللحصول على مستوى اقتصادي حقيقي يجب أن تكون نسبة النمو الاقتصادي أكبر من نسبة النمو السكاني ليكون هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام ولل فرد أيضا .
- الدخل الوطني: وهو يعتبر كمؤشر لقياس حجم الدولة من الناحية الاقتصادية، فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما أصبحت الدولة من وجهة نظر خبراء التسويق أكثر جاذبية كسوق مستهدف.
- نصيب الفرد من الدخل الوطني: ويستخدم هذا المؤشر لقياس القدرة الشرائية للفرد، إذ يعبر ارتفاع هذا المؤشر عن التقدم الاقتصادي للدولة.
- معدلات التضخم والبطالة: تهتم الشركات الدولية بتحليل معدلات التضخم والبطالة لما لها من أهمية في دراسة البيئة الاقتصادية للبلد المضيف.
- الخطط الاقتصادية للبلد المضيفة: تهتم الشركات الدولية بتحليل الخطط الاقتصادية التي تنشرها الدول المضيفة، التي تستخدم كوسيلة للتوجيه والرقابة على الإنتاج فمن خلال هذه الخطط تتضح سياسات الدول وأهدافها وأدواتها المالية والنقدية والضريبية.
- الاستقرار الاقتصادي: وهو الوضعية التي تجنب الدول مخاطر التعرض إلى هزات اقتصادية أو مالية، من خلال التغلب على التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف والفائدة ومعدلات التضخم.

- السياسات النقدية: قد تلجأ الدولة المضيفة إلى تقليص عرض النقود ورفع تكلفة التمويل لتثبيت الأسعار. مما يدفع الشركة الأجنبية إلى البحث عن التمويل الخارجي.
 - السياسات المالية: والتي التحكم في حجم الإنفاق والضرائب، وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش أو زيادة الإنفاق الحكوميين.
 - سياسات الحماية: قد تلجأ غالبية الحكومات لحماية صناعاتها المحلية من المنافسين الأجانب خاصة منها الحديثة والناشئة حتى تصبح قادرة على منافسة الصناعات الأخرى.
 - زيادة هجرة العقول للخارج: حيث تهتم الشركات التي تريد الاستثمار في الخارج بأمور كثيرة مثل وجود كفاءات يعتمد عليها في السوق المحلي ونقصها يمكن أن يؤدي إلى عزوف الشركات عن الاستثمار.
4. بيئة الأعمال الدولية المالية

- تعتبر البيئة المالية الدولية موضوع شائك جداً، يعكس التدفق الضخم للأموال. تشمل البيئة المالية الدولية، السلطات النقدية في كل بلد والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والبنوك والشركات العالمية والمحلية، حيث يتفاعل كل هؤلاء في الأسواق المالية العالمية:
- المنظمات المالية الدولية: كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد العربي
 - الأسواق المالية والنقدية: تنقسم الأسواق المالية إلى عدة تقسيمات أبرزها: أسواق العملات، أسواق القروض والسندات، أسواق الأسهم (البورصات).
- كما تنقسم وفق المدة الزمنية إلى:

- سوق النقد: تتميز الأوراق المتداولة في سوق النقد بأجلها القصير والمصدر الأساس لها المؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة، مثل أذونات الخزينة، اليورو ودولار، الكمبيالات، الأوراق التجارية، القبولات المصرفية...
 - سوق رأس المال: الأوراق المالية المتداولة في أسواق رأس المال والتي تستطيع من خلالها الشركات الحصول على التمويل الطويل الأجل، تتمثل في الأسهم والسندات، والأدوات المالية الحديثة (المشتقات المالية)
5. بيئة الأعمال الدولية الاجتماعية والثقافية

- هي البيئة التي تنفرد بها الشعوب والجماعات وتؤثر فيها على أنماط حياتهم وطريقة إستهلاكهم أو إستخدامهم للسلع. ومن الأمثلة الواضحة المؤثرة على حجم الاستهلاك في العالم العربي والإسلامي، المناسبات الاجتماعية الأفراح والأعياد، المولد النبوي الشريف وإعداد حلويات من نوع معين واستهلاك كمية من اللحوم في عيد الأضحى واستهلاك كمية من الملابس البيضاء في دول الخليج قياساً إلى باقي الدول العربية. من أهم العناصر الأساسية التي تؤثر على الأعمال الدولية نذكر:
- العناصر الفيزيائية: تشمل عناصر الطقس والمناخ (الحر، الأمطار، الجفاف...)، الخصائص الجسدية والمظهر الخارجي (الطول، الوزن، اللون...).

- عناصر ديموغرافية: تشمل معدل النمو السكاني، متوسط حجم الأسرة ، مستوى التعليم....الخ.
- العناصر السلوكية: القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأمور، حيث تختلف هذه القيم والمعتقدات من بلد لآخر. ومن أهم النقاط التي تعكس سلوك المجتمعات في الدول المختلفة نجد اللغة ومهارات الاتصال، النظرة إلى العمل وأهمية الوظيفة، النظرة إلى الوقت، النظم الاجتماعية (العادات والتقاليد والأديان).

6. بيئة الأعمال الدولية التكنولوجية

- هي البيئة الديناميكية التي تشمل العوامل التكنولوجية الخارجية التي تؤثر على الشركات التي تعمل عبر الحدود. تعمل التكنولوجيا على تغيير طبيعة العمليات من خلال الأتمتة والتواصل الفوري وتوفير الرؤى القائمة على البيانات، مما يكسر الحواجز الجغرافية ويمسك الشركات من المنافسة عالمياً. تتطلب هذه البيئة التكيف مع المتغيرات التكنولوجية المستمرة، كاستخدام أدوات الاتصال الحديثة (البريد الإلكتروني، مؤتمرات الفيديو) للتفاعل مع الشركاء والعملاء. تؤثر التكنولوجيا على بيئة الأعمال الدولية من خلال:
- تحسين الاتصالات: نسهل التكنولوجيا مثل البريد الإلكتروني والاجتماعات عبر الفيديو التواصل الفوري والفعال مع الشركاء والعملاء في جميع أنحاء العالم.
- أتمتة العمليات: تؤدي الأتمتة إلى تحسين إدارة المخزون، وتوقع الطلب، والخدمات اللوجستية، مما يقلل التكاليف ويسرع تسليم البضائع.
- كسر الحواجز الجغرافية: تمكن التكنولوجيا الشركات من العمل والوصول إلى أسواق عالمية جديدة دون الحاجة إلى وجود مادي في كل بلد.
- جمع وتحليل البيانات: تسمح الأدوات التكنولوجية بجمع وتحليل كميات هائلة من البيانات، مما يوفر رؤى قيمة تدعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية.